اسرائيل فورا أي بدءا من تاريخ أول تموز يوليو ١٩٧٥ من اعفاء بنسبة ٨٠ بالمائة من الرسوم الجمركية التي تفرضها السوق المشتركة على الحمضيات الاسرائيلية ، وسيترتب على ذلك تمكين هذا الانتاج الاسرائيلي من التغلغل بقوة أشد في أسواق اوربا الغربية وتهديد صادرات الاقطار العربية ولا سيما أقطار المغرب العربي من الحمضيات الى تلك الاسواق سيما وان اعفاء الحمضيات الاسرائيلية فوري ويكاد يكون كاملا ، كما ان هذا الاعفاء ينجد ميزان اسرائيل التجاري .

٢ ــ **فيما يخص الصادرات الصناعية الاسرائيلية** : ستخفض دول السوق الاوروبية المشتركة رسومها الجمركية على صادرات اسرائيل الصناعية بنسبة ٦٠ بالمائة وذلك ابتداء من أول تموز يوليو ١٩٧٥ تمهيدا لالغاء هذه الرسوم نهائيا اعتبارا من تموز يوليو ١٩٧٧ . ونلاحظ هنا ان التسهيلات التسويقية الممنوحة للصناعة الاسرائيلية عالية وعاجلة وتؤكد بأن أوربا الغربية تعطي صادرات اسرائيل الصناعية أولوية على المنتجات الصناعية التي يتوقع أن تنتجها الاقطار العربية على نطاق واسع وأن تحتاج لتصريفها خلال السنوات المقبلة في الاسواق الخارجية . وفضلا عن ذلك يشكل اعفاء الصادرات الصناعية الاسرائيلية من ضرائب السوق احدى مقومات اندماج اسرائيل بهذه السوق .

٣ ــ **وفيما يخص صادرات السوق المشتركة الى اسرائيل** : تخفض اسرائيل من جانبها رسومها على صادرات السوق الاوربية الصناعية اليها بنسبة ٦٠ بالمائة حيثما لا تنافس تلك الصادرات منتجات اسرائيل الصناعية ولا يدخل هذا البند من الاتفاق حيز التنفيذ الا ابتداء من أول كانون الثاني يناير ١٩٨٠ . بعدئذ تخفض اسرائيل الرسوم الجمركية على سائر المنتجات الصناعية الاوربية أي التي تنتج اسرائيل مثلها ولكن بصورة تدريجية لغاية سنة ١٩٨٩ . ونلاحظ هنا ان السوق قد قدمت ضمانات جدية للصناعة الاسرائيلية على المدى المتوسط ولكنها هيأت لاستيعاب الاقتصاد الاسرائيلي ودمجه باقتصادات دولها على المدى الطويل . ولعل أهم ما يجدر التنبيه اليه بصدد التسهيلات الجمركية المتبادلة هو أن المجموعة الاوربية قد سارعت لعقد اتفاقها هذا مع اسرائيل لتؤكد تضامنها المصيري مع الدولة الصهيونية هذا سياسيا أما صناعيا واقتصاديا فان هذا الاتفاق يندرج في سياسة الاتفاقات الدولية التي تطبقها دول السوق المشتركة تجاه البلدان الاخرى ولا سيما المتخلفة لتوسع دائرة انتاجها وسوقها التصريفية معا حيث تضغط أزمتها العضوية ومتاعب المنافسة الاميركية واليابانية باتجاه التوسع خارج « القارة القديمة » وبذلك نفهم فهما أدق وأصوب اتجاه « المشاركة الصناعية » (غير المتكافئة) الذي يشكل محور هذه السياسة ويحدد ما يرتبط بها من اتفاقات جمركية وتجارية . ويتضح المضمون السياسي العميق للاتفاقية الموقعة بين اسرائيل والسوق الاوربية المشتركة كصيغة منظمة لدمج الاقتصاد الاسرائيلي في الاقتصاد الاوربي والرأسمالي الدولي واستخدامه مرتكزا في منطقة المشرق العربي في المنظور الستراتيجي من الموقف السياسي العنيف الذي اتخذته دول السوق الاوربية من مشروع طرد اسرائيل من هيئة الامم المتحدة،ففي ٦ آب (اغسطس) اعلن هوبير لاينن نائب رئيس مجلس أوربا المرتبط بالسوق الاوربية المشتركة والنائب السابق لرئيس مجلس الشيوخ البلجيكي « بأن بلجيكا والدول الثماني الاعضاء في السوق ستعارض بشدة أية محاولة لطرد اسرائيل من هيئة الامم المتحدة » .

حتى لا يكون الوطن العربي معبرا الى استغلال افريقيا

كانت مسألة التسويات التجارية التفضيلية بين افريقيا والمجموعة الاوربية مصدرا للنزاع المستمر بين هذه المجموعة والولايات المتحدة الاميركية . ومنذ توقيع الاتفاقية